

تراكم رأس المال وديناميكية التغيير في الانظمة الاجتماعية والاقتصادية القانونية

م. سعيد محمد كريم

جامعة كوية

Said.mhamad@koyauniversity.org

المقدمة

شهد العالم منذ فترة من الزمن مجموعة كبيرة من المتغيرات المتمثلة ب بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وسيادة مناخ الحرية الاقتصادية، بمعنى انفتاح السوق العالمي، المدعم بتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات، حتى أصبح العالم قرية صغيرة، لا تخفى فيها الأسرار، ولا وجود للخصوصية الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد قادت هذه التغيرات التي هي نتيجة لتوسيع حركة رأس المال العالمي مع ازدياد حالة الفوضى وتفاقم المشاكل، والحروب والصراعات وأن احتدام هذه الصراعات رافقه إستفحال الأزمات الاقتصادية والمالية وإتساع الهوة بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، إضافة إلى غياب الأسس والمبادئ، والمعايير الأخلاقية والإنسانية الواحدة في مناطق متعددة من العالم وخاصة في مجتمعاتنا في شرق الأوسط. وأن العالم يعيش حالة من الفوضى بعد أن تعقدت المصالح واشتدت المنافسة على اقتسامه، وقد أفرزت تراكم رأس المال استقطاباً جديداً تأثرت في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تقوم هذه الورقة على الاشكالية التالية وهي:

Ø هل هذا الاستقطاب جديد في تاريخ النظام الرأسمالي؟

Ø هل تراكم وتوسع رأس المال تفرز في كل مرحلة من مراحلها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً؟

Ø هل انتج توسع حلقات رأس المال وتراكمه هذه الفوضى وخاصة في المجتمعات النامية في كل مراحلها أم الفوضى في هذه المرحلة أعمق وأشمل بشكل وصلت التناقض الى داخل الطبقة الواحد، واصبح التنافر على مستويين العمودي والافقي؟

اولاً- جذرو فكرة السوق العالمية والدولية في ثنايا النظام الرأسمالي

فكرة النظام الواحد هي فكرة قديمة، حاول من خلالها الإنسان أن يمثل عالماً يعيش فيها الجميع على أساس الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية - طبيعية أو دينية أو وضعية - دون التمييز بين أفراد هذا النظام، هذه الأفكار ترجع الى الفلسفة الرواقية في عهد اليونان التي ظهرت في أثينا في القرن الثالث قبل الميلاد، إذ دعا فيها إلى مدينة العالم، وقد استلهمت الإمبراطورية الرومانية أفكار الرواقية إذ صدر ما يسمى بقانون الشعب، وتعزز هذه الافكار بظهور المسيحية واعتمادها بعد ذلك، فسعت إلى فرض هذه الفكرة بدعوى نشر المسيحية وجعلها دعوى ذات طابع عالمي، إلا أن الفكرة اصطمت بالواقع، إذ شهد العالم المسيحي حروباً ونزاعات، ولكن هذه الفكرة لم تختفي بل كانت تبرز بين الحين والآخر، من بين أفكار (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو) وخاصة عند (جان جاك روسو) وفكرة العقد الاجتماعي، وفي مرحلة ما بعد روسو حاول البعض نقل فكرة العقد الاجتماعي، العلاقة بين الحاكم والمحكوميين إلى نسق قانوني منظم بين الدول.

النظم الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمرکز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود، واشتد هذا الطابع منذ نهاية القرن التاسع لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي في العقدین الثاني والثالث من القرن العشرين، فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل، هذه العوامل لم يكن أمام النظام الرأسمالي سوى إعادة النظر في آليات المنافسة وحرية السوق والتوسع اللامحدود.

إذن يمكن القول بأن المرحلة الثانية للنظام الدولي هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مقدمات هذه المرحلة نتيجة الإستقطاب المترتب على التوسع الرأسمالي في المرحلة السابقة، وظهور حركات مناهضة ضد النظام الرأسمالي، وثورات التحرر الوطني في المجتمعات النامية. وقد كان الإنتصار المزدوج للقوى الشعبية والديمقراطية ضد الفاشية والكولونيالية القديمة بمثابة مرحلة جديدة من التراكم.

من هنا بدأت المرحلة الثانية للنظام الدولي والتي شهدت إرتفاع معدلات النمو، وانعكس هذا النمو على تبلور أشكال إقتصادية واجتماعية جديدة، تمثلت في دولة الرفاهية فى الغرب، وبناء الاشتراكية فى الشرق، وتجارب إنجاز مشروع تنمية وطنية مستقلة فى البلدان النامية. وبالرغم من تباين الأطر الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأشكال الثلاثة، فقد كان بينها نقطة مشتركة ألا وهي قيامها على توازنات إقتصادية وإجتماعية عملت لصالح طبقات وشرائح ذات دخل متوسطة وفقيرة وطبقات الشعبية، اضطرت الراسمالية في هذه المرحلة الى تقنين الأسواق، فالنمو يأتي دائماً نتيجة لتقنين الأسواق، وليس نتيجة إطلاق الحرية التجارة وكسر كل الحواجز أمام رأس المال.

ثانياً- حركة رأس المال ومراحل هيكله النظام الدولي

من سمات الرأسمالية إنها لا يمكن أن تنمو وتتراكم بعيداً عن الإنقسامات الطبقية، والفجوات الهائلة بين من يمتلكون الثروة من جهة، والمحرومين من جهة ثانية في إطار من الصراعات، التي لن تتوقف عن الحركة والإستمرار، تلك هي حقائق الحياة المعبرة عن مسار التاريخ وحركته التي لا مستقر لها. أن هذا الأنقسامات مهدت الأرضية لعملية الاستقطاب الآخذة في التصاعد، وهو استقطاب يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز (الدول الغربية الرأسمالية) المتزايدة، وفقر الأطراف (البلدان النامية) المتفاقم، وهو ناتج عمل التوسع الرأسمالي في حد ذاته، إذ ان هذا التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تظل متفتتة ومحبوسة في أطر السياسة القائمة، ولذلك فإن التحدي الحقيقي هي تجاوز حدود الرأسمالية. من خلال الصيرورة التاريخية لعملية توسع رأس المال والاستقطاب، يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل والتي بدورها انعكست على هيكلية ومضمون النظم الاقتصادية الدولية. المرحلة الأولى من توسع رأس المال والاستقطاب، وتشكيل التفاوت الاجتماعي على الصعيد العالمي في الفترة من عام (1800م) إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

الاستنتاجات

1- أن هذا الإختلال في النظام الدولي والفوضى هي تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، وتبقى التناقض الصارخ بين القواعد والأسس المحاسبية ومصحة رأس المال.

2- تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة أدخلت البشرية عموماً، والطبقات الفقيرة خصوصاً في مرحلة من القلق والفوضى، وهي حالة تعبر عن الإختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة ثانية، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، الى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحدثة.